الأمم المتحدة

A/RES/74/4

الجمعية العامة

Distr.: General
21 October 2019

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/74/L.2)]

٧٤/٤ - الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة

إن الجمعية العامة

تقر الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة، الوارد في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة ١٥
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

19-17862 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة: الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة

أولا
التزامنا

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلين الساميين قد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في إطار مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة[(١)]، من أجل استعراض التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٢)].

٢ - وقد عقدنا العزم على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها خطة عمل تهدف لما فيه صالح الناس والكوكب وتحقق الرخاء والسلام والشراكة - فهي خطة تحرر البشرية من طغيان الفقر وتضمد جراح كوكبنا وتحفظه للأجيال المقبلة.

٣ - ونشدد على أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

٤ - واليوم، نبدأ تحركا طموحا وسريعا لتحقيق رؤيتنا المشتركة بحلول عام ٢٠٣٠، ونتعهد بجعل العقد القادم عقدا للعمل والإنجاز. وسوف نحافظ على سلامة خطة عام ٢٠٣٠ بطرق من بينها كفالة استمرار العمل الطموح على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المقرر أن يكون موعدها عام ٢٠٢٠.

٥ - ونؤكد من جديد الالتزام الوارد في صميم خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وسنتخذ مزيدا من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان الأشد ضعفا، وللوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب.

٦ - ونؤكد من جديد أيضا المبادئ المعترف بها في خطة عام ٢٠٣٠، ونشير إلى أن الخطة ذات طابع عالمي وأن أهدافها وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

٧ - وما زلنا على عزمنا بأن نعمل، من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، على القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ وعلى مكافحة مظاهر اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ واحترام وحماية حقوق الإنسان وإعمالها، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية. وما زلنا عاقدي العزم أيضا على تهيئة الظروف المواتية لإرساء النمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وتحقيق الرخاء المشترك وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، مع مراعاة تباين مستويات التنمية الوطنية والقدرات المتوافرة على الصعيد الوطني.

---

(١) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة).

(٢) القرار ١/٧٠.

٨ - وقد عقدنا العزم على تحقيق رؤيتنا المتمثلة في إيجاد عالم تتوافر فيه إمكانية الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، والتغطية الصحية الشاملة، والأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتزويد الجميع بمياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والطاقة المستدامة الموثوق بها الميسورة التكلفة والبنى التحتية الجيدة النوعية القادرة على الصمود.

٩ - ونعترف بالتحديات الخاصة التي تواجه أشد البلدان ضعفا في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وكذلك بالتحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

١٠ - ونؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، إذا ظل نصف البشرية محروما من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له.

١١ - ونؤكد من جديد أيضا أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا. ونعرب عن جزعنا الشديد إزاء استمرار تصاعد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، ولا نزال نشعر ببالغ القلق لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المنعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. ونشدد في هذا الصدد على أن التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه يشكلان أولوية عالمية عاجلة وملحة.

١٢ - ونلتزم بإيجاد عالم تعيش فيه الإنسانية في انسجام مع الطبيعة، وبالحفاظ على الموارد البحرية والأرضية لكوكبنا واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبعكس اتجاهات تدهور البيئة، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، ووقف تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي.

١٣ - ونسلم بضرورة بذل جهود أكبر من أجل توجيه وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومواءمتها مع أهدافنا، ونلتزم بالتعجيل بتنفيذ الالتزامات في مجالات العمل السبعة المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٣].

١٤ - ويجب في سياق هذا المسعى أن نجتمع في شراكات دائمة تقوم بين الحكومات على جميع المستويات ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب.

١٥ - إن خطة عام ٢٠٣٠ هي الوعد الذي قطعناه لأطفال وشباب اليوم كي يتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية وتسليم شعلة التنمية المستدامة إلى الأجيال المقبلة.

ثانيا
عالمنا اليوم

١٦ - ونعترف بالجهود الكثيرة التي بذلت على جميع المستويات منذ عام ٢٠١٥ لتحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد شهدنا استجابة كبيرة من جانب الحكومات الوطنية والمدن

(٣) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب والأطراف الفاعلة الأخرى. وننوه بتزايد إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط والميزانيات الوطنية وجهود التعاون الإنمائي، كما ننوه بتنامي مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار المستدام. وقد تبنت المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي أهداف التنمية المستدامة واتخذت خطوات مهمة لإدماجها في عملياتها.

١٧ - ونرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تحسين الدعم المقدم للبلدان في تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠، ونلتزم بمواصلة دعم جهوده.

١٨ - ونشيد بعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يجتمع تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ اعتماد خطة ٢٠٣٠، بما في ذلك الاستعراضات الذي يجريها لجميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا. وتشهد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي عرضها ١٤٢ بلدا على الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لإعطاء الأولوية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية، وللجمع بين كافة شرائح المجتمع في إطار المسعى المشترك نحو إعمال خطة عام ٢٠٣٠. كذلك نرحب بالجهود التي تبذلها على الصعيد الإقليمي جهات من بينها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وبالمساهمات التي تقدمها المجموعات الرئيسية وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

١٩ - ونحيط علما مع التقدير بالتقرير المرحلي للأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة و*تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي*، بما يشمل المنطلقات التي تم تحديدها لتحقيق التحول، والأدوات التحويلية المفضية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ونقر بالإمكانات التي ينطوي عليها اتباع نهج نظامي شامل، مع مراعاة الروابط القائمة بين الأهداف والغايات. وتظهر التقارير أننا قد أحرزنا تقدما في بعض المجالات، مثل الحد من الفقر المدقع ومن وفيات الأطفال والمواليد؛ وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب؛ وتوسيع نطاق تغطية المناطق المحمية الأرضية والبحرية.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء بطء خطى التقدم في كثير من المجالات. فمواطن الضعف كثيرة وحالات الحرمان أصبحت أكثر رسوخا. وتشير التقييمات إلى احتمال أن نخفق في تحقيق هدف القضاء على الفقر. فالجوع آخذ في الازدياد. وخطى التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بطيئة أكثر مما ينبغي. والتفاوتات في الثروة والدخل والفرص آخذة في الازدياد داخل البلدان وفيما بينها. ولا تزال ظواهر فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، وتصريف النفايات البلاستيكية في المحيطات، وتغير المناخ، وتزايد معدلات مخاطر الكوارث، مستمرة بمعدلات تجلب عواقب قد تكون وخيمة على البشرية.

٢١ - ونحن ندرك أن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٢٢ - والكثير من التقدم الإنمائي المحرز في العقود الأخيرة يهدده خطر التراجع من جراء التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والتهديدات الصحية العالمية والأزمات الإنسانية والتشريد القسري للسكان.

٢٣ - وفي أجزاء كثيرة من العالم، تواصلت النزاعات وحالات عدم الاستقرار أو تكثفت، وأصبحت الكوارث الطبيعية أكثر تواترا وشدة، مما يتسبب في معاناة إنسانية لا توصف ويقوض عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكثيرا ما تكون قدرتنا مجزأة وغير كافية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء مجتمعات سلمية تتسم بالعدالة والقدرة على الصمود وتتسع للجميع.

ثالثا

دعوتنا إلى الإسراع بخطى العمل

٢٤ - إننا ندرك الحاجة الملحة إلى الإسراع بخطى العمل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، من أجل تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها. ونشدد أيضا على الحاجة إلى العمل المتضافر في جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٤]، والخطة الحضرية الجديدة[٥]، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٦]، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٧]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٨]. ونحن مدركون لأوجه التآزر القائم بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس[٩].

٢٥ - ونرحب بالإجراءات الطوعية التي تعهد بها القادة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة وطوال هذا الأسبوع الرفيع المستوى.

٢٦ - ونطلب إلى الأمين العام، في إطار متابعة مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والتقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف، وفي الفترة السابقة لمؤتمر القمة الذي سيعقد احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، أن يتواصل مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لإيجاد الحلول والإسراع بخطى العمل من أجل سد الثغرات النظامية على صعيد التنفيذ، ونحن على أعتاب عقد حاسم بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠. كذلك ندعو الأمين العام إلى أن ينظم مناسبة سنوية في سياق المناقشة العامة للجمعية العامة لإلقاء الضوء على العمل الملهم المضطلع به تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

٢٧ - وعلينا، لكي نبرهن على عزمنا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن نبذل المزيد من الجهد بوتيرة أسرع. وتحقيقا لهذه الغاية، نلتزم بما يلي:

---

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٥) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٦) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٧) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(٨) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(أ) **عدم ترك أي أحد خلف الركب:** سوف نركز في سياساتنا وإجراءاتنا على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا. فلا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تُراعى احتياجاتهم في خطة عام ٢٠٣٠ جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين. ونحن عازمون على أن نرى الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وسوف نسعى جاهدين إلى الوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب. ونلتزم بالعمل على نحو هادف وسريع على إزالة جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وإعمال حقوق الإنسان والتمتع بها؛

(ب) **تعبئة التمويل الكافي والجيد التوجيه:** يلزم لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة أن تزيد الحكومات والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من مستوى الطموح في تعبئة الموارد المحلية من القطاعين العام والخاص، وأن تعزز البيئة المؤاتية للاستثمارات المستدامة، وتفي بالتزامات التعاون الإنمائي الدولي. وسوف نكفل وصول السياسات والإجراءات إلى أشد الفئات بعدا عن الركب، بهدف تعميم الخدمات المالية، ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للنساء والشباب. وسنسعى أيضا إلى زيادة مستوى طموحنا بشأن وسائل التنفيذ غير المالية، بما يشمل الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنيا على القواعد، ويتسم بالانفتاح والشفافية والإنصاف ويخلو من التمييز، مع التسليم بأن التجارة الدولية هي أحد محركات التنمية؛

(ج) **تعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني:** نتعهد برفع مستوى الطموح في إجراءات الاستجابة الوطنية التي نتخذها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع مراعاة العمليات المتبعة على الصعيد الوطني وكفالة الملكية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، نهدف إلى إدماج خطة عام ٢٠٣٠ على نحو استباقي في الأدوات والسياسات والاستراتيجيات والأطر المالية الخاصة بخططنا الوطنية؛

(د) **تعزيز المؤسسات من أجل إيجاد حلول أكثر تكاملا:** سنعمل بشكل استباقي على إيجاد مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وضمان أن تكون عمليات اتخاذ القرار أكثر استجابة للاحتياجات وشمولا للجميع وأن تتسم بطابع تشاركي وتمثيلي أقوى. وسوف نسعى جاهدين لتزويد المؤسسات المحلية بما يؤهلها للتعامل بصورة أفضل مع أوجه الترابط والتآزر والمقايضات القائمة بين الأهداف والغايات، من خلال نهج يشمل الحكومة بأكملها ويمكن أن يحدث تغييرا يفضي إلى التحول في الحكم والسياسة العامة ويضمن اتساق السياسات لأغراض تحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) **تعزيز العمل على الصعيد المحلي للإسراع بالتنفيذ:** نحن ملتزمون بتمكين المدن والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها في السعي نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وندرك الدور الحاسم الذي تؤديه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمالها؛

(و) **الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود:** نتعهد باتباع سياسات وتوفير استثمارات وابتكارات تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث وبناء قدرة البلدان والاقتصادات والمجتمعات المحلية والأفراد على مواجهة الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ز) **التغلب على التحديات من خلال التعاون الدولي وتعزيز الشـــراكة العالمية:** نحن ندرك أن الطابع المتكامل لأهداف التنمية المســـتدامة يتطلب اســـتجابة عالمية. ونجدد التزامنا بتعددية الأطراف، وبإيجاد ســبل جديدة للعمل معا، وكفالة أن تواكب المؤســســـات المتعددة الأطراف التغيرات الســـريعة التي تســـتجد. ونلتزم كذلك بإيجاد حلول ســـلمية وعادلة للمنازعات وباحترام القانون الدولي والمقاصـــد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حق الشـــعوب في تقرير المصـــير وضـــرورة احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول؛

(ح) **الاســـتفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار مع زيادة التركيز على التحول الرقمي من أجل تحقيق التنمية المســـتدامة:** ســـوف نعزز البحوث ومبادرات بناء القدرات والابتكار والتكنولوجيا من أجل النهوض بأهداف التنمية المســـتدامة، ونشـــجع على اســـتخدام البراهين العلمية من جميع الميادين لتهيئة المجال أمام التحول إلى التنمية المســـتدامة. وســـنقوم بتشـــجيع ودعم التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة ضمانا لتسلح جميع الأطفال والشباب والبالغين بالمعارف والمهارات ذات الصلة اللازمة لتشكيل مجتمعات أقدر على الصـمود وأكثر شمولا واستدامة، ويمكنها التكيف مع التغير التكنولوجي السريع. وسنعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم البلدان النامية في التصدي لما تواجهه من معوقات تقيد سبل الحصول على التكنولوجيات وعلى التعليم؛

(ط) **الاســـتثمار في البيانات والإحصـــاءات المتعلقة بأهداف التنمية المســـتدامة:** نحن ملتزمون بتعزيز قدراتنا الإحصـــائية الوطنية لمعالجة الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المســـتدامة لتمكين البلدان من توفير بيانات وإحصـــاءات مصـــنفة وعالية الجودة وموثوق بها في الوقت المناســـب، وإدماج أهداف التنمية المســـتدامة بشـــكل كامل في نظم الرصـــد والإبلاغ الخاصـــة بنا. ونشـــجع التعاون الدولي الذي يدعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفا، التي تواجه أكبر التحديات في جمع البيانات والإحصاءات الموثوقة وتحليلها واستخدامها؛

(ي) **تعزيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى:** نتعهد بالقيام خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة بإجراء استعراض طموح وفعال لشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية، وكذلك متابعة واســتعراض خطة التنمية المســتدامة لعام ٢٠٣٠ على الصــعيد العالمي، بغية تحســين معالجة الثغرات في التنفيذ وربط الصـعوبات التي تم تحديدها بإجراءات الاسـتجابة المناسـبة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتمويل، ومواصلة تعزيز فعالية الطابع التشاركي لهذا المنتدى الحكومي الدولي، وتشجيع طابع التعلم من الأقران في الاســـتعراضـــات الوطنية الطوعية. ونتعهد أيضـــا بتعزيز الجهود التي نبذلها في تعريف عامة الجمهور على الصعيد العالمي بخطة ٢٠٣٠ بهدف إذكاء الوعي وحفز العمل السريع.

٢٨ - إننا نعرف العالم الذي ننشده. ونتعهد بتسريع الجهود المشتركة التي نبذلها، الآن وفي العقد المقبل من أجل تحقيق هذه الرؤية بحلول عام ٢٠٣٠. فإحداث التغيير الســـريع أمر ممكن وتحقيق الأهداف لا يزال في المتناول، إذا أخذنا بأسباب التحول وأسرعنا بخطى التنفيذ.